الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الطاقة والمناجم

كلمة معالي وزير الطّاقة والمناجم

الملتقى الجهوي للوسط

لجنة ضبط الكهرباء والغاز - جمعيات حماية المستهلك - مدراء الطّاقة والمناجم للولايات.

12 ديسمبر 2022

فندق الشيراتون – الجزائر العاصمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيدة رئيسة لجنة ضبط الكهرباء والغاز،

السيّدة الامينة العامة لوساطة الجمهورية،

السّادة رؤساء وكالات الضّبط،

السيد الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز،

السادة كبار المسؤولين والمدراء المركزيين في قطاعي الطاقة والتجارة،

السّيدات والسّادة ممثلي جمعيات حماية المستهلك ،

أيتها السّيدات أيها السّادة، أسرة الإعلام، ضيوفنا الكرام،

في البداية، أودّ أن أشكر لجنة ضبط الكهرباء والغاز على دعوتهم لشخصي لأشارككم في فعاليات هذا الملتقى. فعلى غرار السنة الماضية، نلتقي مجددّا اليوم، بمناسبة اللّقاء الجهوي الخامس لهذه السنة، والذي يجمع لجنة ضبط الكهرباء والغاز بجمعيات حماية المستهلكين، بحضور مدراء الطّاقة والمناجم وصاحب الامتياز، الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز- توزيع، وهذا، في إطار تعزيز العلاقة بين الأطراف المعنية بالخدمة العمومية لتوزيع الكهرباء والغاز.

إنّه لمن دواعي سروري أن أفتتح هذا اللّقاء الذي جاء ليختتم سلسلة اللّقاءات التي عقدت خلال هذه السنة في كلّ من عنابة، وادي سوف، وهران وتيميمون، والذي بلغني صدى إيجابي عنها، بالنّظر الى المواضيع والانشغالات التي تمّ تناولها وطرحها للنّقاش.

يندرج لقاءنا هذا، ضمن المهام الموكلة إلى لجنة ضبط الكهرباء والغاز بموجب القانون 02-01، المتعلّق بالكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق الأنابيب، ولا سيما تلك المتعلّقة بحماية المستهلك والرقابة، وكذا الاشراف على ضمان الامتثال لقوانين ولوائح الخدمة العمومية من قبل صاحب الامتياز.

لا شك في أنّنا جميعا على إدراك بمدى أهمية هذه الخدمة بالنسبة للمواطن وللسّلطات العمومية، التي تسعى جاهدة الى ضمان التّموين بالطّاقة في أفضل الظّروف لجميع الزّبائن عبر كل ربوع البلاد، و ذلك بشكل مستمر وبأحسن جودة ممكنة، من أجل توطيد التّلاحم الاجتماعي وتوفير حماية أفضل للمستهلك.

وتجسيدا لهاته الأهداف المسطرة في برنامج الحكومة و تنفيذا لقرارات رئيس الجمهورية، فإننا نسعى الى تزويد المواطنين بالطاقة حيثما وجدوا وبالجودة المرجوة وبأفضل تكلفة، مع الحرص على ضمان نوعية الخدمة المقدّمة. و في هذا الصدد يجدر ذكر برنامج من فائق الأهمية وهو البرنامج الموجه الى مناطق الظل. فمنذ انطلاق هذه العملية، تم ربط بالكهرباء أكثر من 2595 منطقة أو عملية، أي ما يمثل64583 منزل، أما فيما يخص الربط بالغاز فقد سمحت هذه العملية بربط 2346 منطقة مست 245150 منزل.

ومع إتمام هذه العمليات، وصلت نسبة التغطية بالكهرباء أكثر من 99% ونسبة التغطية 65 %.

ولا تقتصر هذه البرامج العمومية بإيصال الطاقة الى المنازل أو بما يسمى بالزبائن العاديين بل هي موجهة أيضا إلى المستثمرات الفلاحية وكل النشاطات الخالقة للثروة ومناصب الشغل و كذا المناطق الصّناعية التي تلعب دورا هاما في الانتعاش الاقتصادي للبلاد.

ولا يفوتنا في هذا المقام، أن نثمّن المجهودات التي تبذلها الشّركة الجزائرية للكهرباء والغاز-توزيع، من أجل تحقيق هذه الأهداف عبر جميع ربوع الوطن وننتظر منها العمل أكثر من أجل تكثيف عمليات الرّبط بالشّبكة وضمان استمرارية الخدمة وجودتها.

سيداتي وسادتي،

إنّ الهدف الأساسي من هذا اللّقاء الإعلامي والتّشاوري مع ممثلي جمعيات المستهلك، باعتبارهم حلقة وصل مهمّة في إعلام وتوعية المستهلك وكذا إيصال صوته الى السّلطات المعنية، هو مناقشة مشروع خريطة الطريق الذي اقترحته لجنة ضبط الكهرباء والغاز، كنتيجة عن اللّقاءات العديدة التي تمّ عقدها في العام المنصرم، والتي ترسي أسس العمل المستقبلي مع جمعيات حماية المستهلك، من أجل التكفّل بالانشغالات التي تمّ حصرها وتطبيق التوصيات التي قدّمت، حتّى يتمتّع المواطن بالطّاقة على أحسن وجه.

إنّ مثل هذه اللّقاءات تشكّل فرصة للتحاور والتشاور بين مختلف العناصر الفاعلة والمعنية بالخدمة العمومية لتوزيع الكهرباء والغاز، وهي فرصة لابدّ أن نستغلّها جميعا لتكثيف جلّ المجهودات من أجل تحسين نوعية الخدمة التي تقدّم للمواطن في هذا المجال.

ولكي يكون لهذا العمل التشاوري والتعاوني فعالية أكبر، فإنّه من الضّروري إنشاء إطار عمل منظم ومستمر، من خلال تنفيذ المبادئ المحدّدة في خريطة الطريق، ووضع خطط عمل على المدى القريب والحرص على القيام بالأعمال المبرمجة في الآجال المحددة وبتوفير الوسائل التي يتعيّن تخصيصها مع تحديد مسؤوليات كلّ طرف.

سيداتي وسادتي،

إن التحديات التي تواجهها الجزائر، عديدة، سواء تلك المتعلقة بإشكالية الانتقال الطاقوي وتنويع مزيج الطاقة، وتلك المتعلقة بكفاءة الطاقة وترشيد استخدامها.

اذ لا يمكن لهذا المزيج أن يستمر في التطور كما هو عليه اليوم، أي بنفس الوتيرة ووفقًا لنفس النموذج، بالنظر خاصة الى امكانيات البلاد الهائلة من الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، التي من شأنها ان تلعب دورا مهما في نمو الاقتصاد الوطني وتكون حلولا مناسبة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وهكذا ستحرص وزارة الطّاقة والمناجم بالتّعاون مع لجنة ضبط الكهرباء والغاز، على أن يتمّ تسيير الخدمة العمومية لتوزيع الكهرباء والغاز وفقا للقوانين والتنظيمات السّارية في البلاد، من خلال متابعة ومراقبة مستمرة لنوعية الخدمة المقدّمة للمستهلكين، بالاعتماد على مؤشرات الآداء المحدّدة في المخطّطات الخماسية، لتحسين الخدمة والتي يوقّعها صاحب الامتياز مع السّلطة المانحة للامتياز.

ولذا ندعو ونشجع جمعيات حماية المستهلك للتعاون والعمل سويا لتعزيز وجودها في الميدان وعملها في تحسيس المواطنين وحماية حقوقهم، هذا ما سيسمح لها بأن تلعب الدّور المنوط بها وبنا في مجال أداء الخدمة العمومية النبيلة التي كلفنا بها.

ومن جانبهم، ينبغي على السّادة مدراء الطّاقة والمناجم، بصفتهم ممثلي السّلطة المانحة على المستوى المحلّي، أن يساهموا أيضًا في دعم المهام المتعلّقة بتحقيق أهداف الخدمة العمومية لتوزيع الكهرباء والغاز على مستواهم، من أجل الإسهام في جهود التّحديث والتّحسين التي باشرتها السّلطات العمومية في قطاع الطّاقة.

وفي الختام، أودّ أن أدعو جميع الفاعلين، السلطة المانحة بما فيها الهيئات المحلية، لجنة ضبط الكهرباء والغاز، صاحب الامتياز، وجمعيات حماية المستهلك، للعمل سويّا من أجل تقوية وتعزيز واستمرارية العمل التّعاوني والتّشاوري الحالي للوصول بالمرفق العام لتوزيع الكهرباء والغاز للمستوى الذي نطمح إليه جميعا وللنوعية التي يستحقها المواطن الجزائري.

سيداتي وسادتي،

إنّني على يقين بأنّكم واعون جميعكم بالمسؤولية الكبيرة الواقعة على عاتقكم ولا أشك أنّكم لن تتوانوا عن تقديم أفضل ما عندكم من أجل التّكفل الأمثل بتطلعات وانشغالات المواطنين وتحسين خدمات توزيع الكهرباء والغاز، وجميع أنشطة القطاع ذات الاهتمام المشترك.

كما لا يفوتني أن أشكركم مرّة أخرى، على حضوركم اليوم متمنّيا لأعمالكم كلّ النجاح والتّوفيق.

أشكركم على كرم **الإصغاء**